

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة عمل (مداخلة) حول :

" دور مجتمع القانونيين في تعزيز الاستثمار "

مقدمة للمؤتمر الأول حول ((تطوير بيئة قانونية
ديناميكية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال
أفريقيا: التحديات و الأولويات))

تونس- قمرت

١٥-١٦ مايو ٢٠٠٩م

هاني محمد البوعاني
محام - مستشار قانوني
الجمهورية اليمنية

مدخل :-

لابد من الإشارة هنا إلى أن هذه الورقة التي بين أيدينا لا تمثل بحثاً علمياً بقدر ما هي مجرد إجابة لتساؤل ما ، مفاده : ما هو الدور الذي يمكن أن يضطلع به مجتمع القانونيين في تعزيز الاستثمار، وتحسين البيئة الاستثمارية؟

لذلك فإن تناولنا لهذا الموضوع سيكون بشكل موجز، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم الورقة والوقت المتاح لعرضها، وبما يكفي لتكوين فكرة.

والحقيقة ، أن هذا العنوان ومنذ أن طلب مني قبل أيام قليلة إن أعد مداخلة أو ورقة عمل حوله ، قد أثار اهتمامي وأنا على يقين بأنه سيثير اهتمامكم أيضاً كقانونيين، إذا إنه يطرح تساؤلاً هاماً حول دور مجتمع القانونيين في تعزيز الاستثمار.. وحين تمعنت في هذه الجملة. التي لا أعرف من أقترحها كعنوان لمداخلة في مؤتمر كالذي نحن بصدده ، إلا أنني أقدر له ذلك !!.

فقد وجدت لها عنواناً لموضوع شيق وصعب في آن واحد!!

فهي تجعلنا نتساءل : هل للقانونيين دور في تعزيز الاستثمار؟ وإن وجد هذا الدور، فهل يؤدي القانونيون الدور المناط بهم كما يجب ؟
هو فعلاً تساؤل صعب الإجابة !! والصعوبة من وجهه نظري تأتي من كون هذا التساؤل لم يطرح من قبل - على حد علمي - وهو أمر غريب ، خاصة وأن للقانونيين لابد دور في عملية الاستثمار ، ودور أساسي وكبير.. يحتاج فقط تسليط الضوء عليه .. وهو ما سنسعى إلى القيام به في السطور التالية:

مجتمع القانون .. القانونيين ..

أجد من المهم كمدخل لتناول الموضوع , أن نتطرق أولاً لتحديد مكونات مجتمعنا- مجتمع القانونيين – الذي نحن بصدد البحث في علاقته بالاستثمار ودوره في تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز الاستثمار الأجنبي. ومن وجهة نظرنا أن مجتمع القانونيين الذي نحن بصددده هو في مفهومه الضيق لا الواسع, إذ أن مجتمع القانونيين في مفهومه الواسع يتسع ليشمل جميع المشتغلين بالقانون , وجميع من يحملون مؤهلات علمية قانونية , كالعاملين في سلك القضاء , من قضاة وإداريين وموثقين وغيرهم .., وكذا الأكاديميين المشتغلين بالتدريس الجامعي في كليات الحقوق , ومحامو الدولة والموظفين العاملين بالإدارات القانونية بالقطاع العام من وزارات وهيئات ومؤسسات حكومية , والقانونيين العاملين بالقطاع الخاص من مؤسسات وشركات تجارية , أو بالمؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني .

أما مجتمع القانونيين ذي العلاقة بموضوع ورقتنا هذه – من وجهة نظرنا – فهو هذا المجتمع في مفهوم ضيق نرى مكوناته على النحو التالي :-

١. المحامي.
 ٢. المؤسسات التحكيمية ومراكز الأعمال القانونية.
 ٣. نقابات المحامين .
- فهؤلاء هم من يُكونون مجتمع القانون أو مجتمع القانونيين الذي سنتناول دوره في تعزيز الاستثمار , وتحسين البيئة المحلية المحفزة للاستثمار الأجنبي.

● تحديات الإستثمار الأجنبي ومعوقاته، التي يمكن أن يكون لمجتمع القانونيين دوراً في مواجهتها..

بما أننا الآن وفي هذا المؤتمر , نناقش من خلال جلسنتين عامتين وأربع ورش عمل , التحديات والمخاطر التي تواجه الاستثمار والأعمال التجارية في دولنا موضوع الدراسة , باعتبارها دولاً نامية , وبهدف تعزيز ودعم وخلق بيئة ملائمة للأعمال التجارية , فإن عدداً كبيراً من الأوراق والمداخلات دون شك , ستغطي بالدراسة والبحث والنقاش جميع التحديات والمخاطر والمعوقات التي تواجه الاستثمار.

لذلك فإننا , في ورقتنا هذه سنكتفي بالتطرق للتحديات والمعوقات التي يمكن أن يكون لمجتمع القانونيين – بالمفهوم الذي حددناه سابقاً – دوراً في مواجهتها والعمل على تذليلها والحيلولة دون تحولها إلى عامل طارد للاستثمار الأجنبي في بلداننا موضوع النقاش .

فمن خلال إطلاعنا وقراءتنا للتقريرين الوطنيين حول وضع القوانين التجارية في لبنان واليمن , واللذين يمثلان جزءاً من مخرجات مشروع (تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) الذي ينفذه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة - حيث لم نتمكن من الحصول على التقريرين الخاصين بالإمارات وتونس - وجدنا أن تحديات ومعوقات الاستثمار والأعمال في بلداننا كثيرة ومتشابهة, وتشكل قواسم مشتركة بين هذه البلدان محل البحث .

وإذا اعتمدنا على نتائج التقارير الوطنية التي خرج بها المشروع حتى الآن , وهي نتائج فعلية ومتطابقة مع حقيقة الوضع في بلداننا محل الدراسة للأسف الشديد, سنجد فيها عدداً من المعوقات والتحديات المشتركة - بنسب قد تختلف زيادة أو نقصاً من دولة لأخرى - تشمل معوقات اجتماعية وإدارية وتشريعية وقضائية , بالإضافة إلى ضعف البنى الأساسية في مجالاتها المختلفة من طاقة ومياه وشبكات طرق , وضعف الائتمان , وندرة في مصادر التمويل , إلى تباطؤ في معدلات النمو وضعف الادخار , إلى تدني في مستوى تأهيل العمالة المحلية ... إلخ .

● دور مجتمع القانونيين في تعزيز الإستثمار ..

ومن وجهه نظرنا , فإن القانونيين – في مفهومنا المذكور سابقاً – لن يكون لهم دور في مواجهة جميع التحديات والمعوقات والمخاطر التي تواجه الاستثمار , إذ أن كثير من هذه التحديات والمعوقات لا سبيل لمواجهتها إلا بإجراءات حكومية لا بد منها , لخلق البيئة الاستثمارية المنشودة.

إلا أنه يمكن القول بدور لمجتمع القانونيين في تذليل بعض هذه المعوقات , ودور أكبر في تحفيز البيئة الاستثمارية وخلق عامل جذب للاستثمار الأجنبي , وذلك من

خلال تفاعل مكونات مجتمع القانون مع بعضها البعض ، ومع غيرها من مكونات المجتمع المحلي ، وهو ما يمكن تناول جانب منه فيما يلي:-

١. المحامي :-

لقد غدا المحامي ، أحد أهم مكونات مجتمع القانون في العالم أجمع ، وإن في الأونة الأخيرة في بعض الدول كاليمين .

والمحامي ، وإن كان جزءاً هاماً ومكوناً رئيسياً في مجتمع القانون ، فقد أصبح أيضاً جزءاً هاماً وركناً رئيسياً من أركان مجتمع الاقتصاد وقطاع الأعمال ، وليس من قبيل المبالغة أن نقول بأن المحامي قد غدا شريكاً أساسياً لرجل الاقتصاد في تحريك عملية التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي ، خاصة مع تغيّر الدور المنوط به وتطور دوره في العلاقات التجارية ، حيث يمكننا القول أن الدور التقليدي للمحامي قد تراجع في العقدين الأخيرين ، نتيجة للتطور المتسارع الذي شهده العالم في جميع المجالات ومختلف المهن ، حيث لم تكن مهنة المحاماة بمنأى عن ذلك ، لاسيما وأن التطور الذي شهده قطاع الأعمال قد فرض تحولاً كبيراً في مهنة المحاماة ، أدى بالضرورة إلى حدوث تغيير كبير في الصورة التقليدية للمحامي ، فأصبح المحامي باعتباره رجل قانون ، صاحب دور أساسي في المعاملات التجارية ، وذو مهام عديدة وأنشطة قانونية مختلفة ، فهو رجل القانون الذي يدافع عن حقوق موكله وهو المستشار الذي يقدم المشورة والنصح لزبائنه ، ويقدم الحلول القاطعة لإشكالات قانونية لا تخلو منها معاملات التجارة ودورة الاقتصاد .

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد بات المحامي صاحب دور أساسي في عقود التجارة وخاصة الدولي منها ، يقوم بالتفاوض إلى جانب عملائه أو نيابة عنهم .

أيضاً ، وكما نعلم جميعاً فإن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية قد شملت الخدمات القانونية باعتبارها جزءاً هاماً من الخدمات التي خضعت لمثل هذه الاتفاقيات الدولية ،

الأمر الذي أخرج المحامي من نطاق المحلية إلى نطاق العالمية , وأدخل القانون ضمن حركة الخدمات الدولية.

من كل ذلك , نجد أن المحامي قد أصبح حلقة هامة من حلقات الاقتصاد العالمي , ومؤثراً فاعلاً- سلباً أو إيجاباً - في حركة التجارة والاستثمار , ما يجعل دوره أساسياً - من وجهة نظراً - في تعزيز الاستثمار وخلق بيئة استثمارية مناسبة وجاذبة للاستثمار الأجنبي , وعلى وجه الخصوص في دول مثل دولنا موضوع الدراسة .

حيث نعتقد أن المحامي , كمدافع أو مفاوض أو مستشار قانوني يمكنه أن يؤثر إيجاباً في تعزيز الاستثمار في بلده , ويساهم في خلق وتكوين البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار الأجنبي , والمحفزة للعديد من الاستثمارات من جوانب متعددة , نذكر منها ما يلي :-

- دور المحامي كمستشار قانوني وطني للمستثمر الأجنبي (الدور التوعوي الخاص):-

إن وجود المستشار القانوني المحلي الكفؤ والمؤهل , يكفل للمستثمر الأجنبي - دون شك - وضعاً قانونياً آمناً ويوفر له نوعاً من الثقة والاطمئنان يحتاجه المستثمر عموماً والأجانب منهم على وجه الخصوص .

فالمستثمر الأجنبي , ومنذ الخطوة الأولى سيكون بحاجة ماسة للتوعية القانونية التي توفر له الإطلاع الكافي والملائم بالتشريعات الوطنية المتعلقة بالعملية الاستثمارية من بدايتها وحتى نهايتها , وهو الدور المنوط بالمحامي كمستشار أن يؤديه لصالح المستثمر الأجنبي كعميل .

وهو ما يستلزم بالضرورة إلمام المحامي بشكل كامل بالتشريعات الوطنية المرتبطة بعملية الاستثمار ابتداء بقانون الاستثمار وما يوفره من حوافز وامتيازات استثمارية , وما يتطلبه من شروط وما يفرضه من التزامات , إلى قوانين العمل والإيجار والتملك والضرائب والجمارك وغير ذلك ..

ومما لاشك فيه , فإن وجود مستشار قانوني محلي مؤهل يمتلك أدواته ويتقن صنعته , يوفر للمستثمر الأجنبي جزءاً هاماً من أرضية مناسبة ومستقرة لاستثمار ناجح , وآمن.

- دور المحامي في إدارة العقد مع , أو نيابة عن المستثمر..

للمحامي دور كبير وهام أيضاً في العملية التعاقدية , إذ أن وجود المحامي – كرجل قانون – في العملية التعاقدية قد أصبح من البديهيات في أعمال التجارة عامة , والدولي منها على وجه الخصوص .

ومما لاشك فيه , فإن المستثمر الأجنبي سيكون بحاجة للمحامي المحلي (الوطني) إلى جانبه في جميع تعاقداته , سواء كان الطرف الآخر هو الدولة أو القطاع الخاص المحلي , إذ أن وجود المحامي سيكفل تحقيق التوازن المطلوب في العملية العقدية بين الالتزامات والحقوق لطرفي العقد , وتحقيق قدر كبير من الأمان الذي يحتاجه المستثمرون الأجانب قبل ضخ رؤوس أموالهم في بيئة جديدة ومختلفة.

الأمر الذي يتطلب وجود محام ذو كفاءة عالية في صياغة العقود والاتفاقيات التجارية , ومهارات كافية في التفاوض لتحقيق الحد الأدنى من التوازن العقدي.

- دور المحامي كمدافع ..

مما لاشك فيه , أن العملية الاستثمارية كغيرها من عمليات التجارة ومعاملاتها , قد تتعرض لبعض الخلافات والمنازعات , سواء بين المستثمرين أنفسهم أجنبياً ومحليين , أو بين المستثمرين الأجانب والدولة المضيفة.

الأمر الذي قد يصل بالمستثمر الأجنبي , إلى منصة القضاء الوطني أو التحكيم في إقليم الدولة المضيفة , وبحيث يكون المستثمر الأجنبي طرفاً في نزاع يحتاج معه دون شك لوجود محام محلي إلى جانبه في منازعته مع الطرف الآخر .

وهو ما يتطلب بالطبع وجود المحامي كمدافع مخلص عن حقوق موكله كمستثمر أجنبي ، ويتطلب في المحامي خبرة كافية وتأهيلاً عالياً ودراية مناسبة تكفل له القدرة على حماية حقوق موكله وتمنحه الثقة في توافر ضمانات الدفاع عن حقوقه ، كأحدى الضمانات المحفزة التي يحتاجها رأس المال الأجنبي في البلد المضيف للاستثمار .

- دور المحامي كوسيط ، أو موفق ..

كما نعلم جميعاً فقد أصبحت الوساطة إحدى الطرق القانونية المعترف بها دولياً لحل التزامات خارج الإطار التقليدي وبعيداً عن القضاء ، حيث قد يعجز الطرفان - وقد يكون المستثمر الأجنبي أحدهما- في إيجاد الحلول المرضية لخلافتهما الناتجة عن العملية التعاقدية.

وأمام هذه المشكلة ، وحرصاً على عدم وصول الخلاف وتطوره إلى مرحلة النزاع التي قد تستدعي حلاً قانونياً أكبر ، قد يلجأ الطرفان أو أحدهما إلى شخص ثالث ، غالباً ما يكون المحامي لمساعدتهما في خلق إطار قانوني للتفاهم وإنهاء الخلاف .

الأمر الذي يضع المحامي في موقع (الوسيط أو الموفق) مع ما يحتاجه ذلك من مهارات معينة ، وخبرات متعددة مهنية ونفسية ، ويكاد المحامي أن يكون الأنسب لهذه المهمة نظراً لطبيعة مهنته وتأهيله ، خاصة مع ما يتميز به المحامي الناجح من قدرة على الاستماع والتحليل وإيجاد الحلول القانونية الأنسب ، إن توافر فيه التأهيل المناسب والكاف .

فمهمة الوسيط في الأساس تتطلب قدرة على الاستماع إلى أطراف الخلاف وحججهم ، وتمكينهم في النهاية من الوصول إلى حل مناسب للخلاف القائم ، وهو ما يكون المحامي أقدر عليه من غيره.

وكما هو معلوم قد غدت الوساطة والتوفيق أحد الطرق البديلة لحل النزاعات ودياً ، بل وأصبحت أهم و أول الطرق التي يلجأ إليها أصحاب المعاملات التجارية في

الدول المتقدمة لحل خلافاتهم , مما جعلها أحد المهام والنشاطات الرئيسية لمكاتب المحاماة والمحامين , بل ومراكز التحكيم ومؤسساته وغرف التجارة التي أصبحت تضيف كلمة الوساطة والتوفيق إلى مسمياتها ونشاطاتها كأحد المسارات التي ينصح بها لأطراف العلاقات التجارية ، وكطريق لحل خلافاتهم قبل اللجوء للقضاء أو التحكيم , بل أصبح النص عليها في العقود التجارية المحلية والدولية من البديهيات.

وهو ما جعل الوساطة أحد الخدمات القانونية التي يقدمها المحامون خاصة في العشر السنوات الأخيرة , وما يتطلبه ذلك من إمكانيات خاصة وتأهيل عالي في هكذا مجال.

- دور المحامي كمحكم ..

بخلاف الوساطة - وكما هو معلوم - فإن التحكيم كطريق قانوني لحل النزاعات , يعد قضاءً بديلاً أو خاصاً , أصبح أطراف العقود الدولية والاستثمارية خاصة يحددونه ويتفقون عليه سلفاً في تعاقدهم , كطريق لحل خلافاتهم المستقبلية التي قد تنشأ نتيجة للمعاملات التجارية والاستثمارية.

وهو الأمر الذي لم يكن بعيداً عن المحامي المتخصص في الأعمال التجارية , إذا أصبح المحامون ينصحون به موكلهم ويحرصون على النص عليه عند صياغتهم للعقود التجارية وعقود الاستثمار الدولية , وعلى وجه الخصوص عند وجود طرف أجنبي في العقد , خاصة مع ما يتميز به التحكيم من سرعة في الفصل في النزعة , وقلة في تكاليفها , وسرية في إجراءاتها كمتطلب هام ورئيسي من متطلبات قطاع الأعمال والاستثمار.

ولاعتبارات كثيرة , أهمها أن النزاعات التجارية والاستثمارية المعروضة على منصة التحكيم تثير إشكالات قانونية , فإن المحامي كرجل قانون , يكون هو الأنسب بفضل تكوينه القانوني وممارساته وقدرته على دراسة المسائل القانونية , ليقوم بدور المحكم في النزاعات المحلية منها والدولية .

فالمحامي كرجل قانون , يدرك بشكل كاف القواعد الإجرائية اللازمة في إدارة الجلسات التحكيمية ومبادئ التقاضي الأساسية , كاحترام حقوق الدفاع , إلى قدرته

على تحليل عناصر الإثبات والوصول إلى الحلول القانونية المناسبة للإشكاليات القائمة ، وإصدار القرار التحكيمي المناسب .

- دور المحامي كباحث قانوني (الدور التوعوي العام) ..

يمكن للمحامي أيضاً أن يلعب أحد الأدوار الهامة في خدمة الاستثمار ، وذلك من خلال ما يمكن أن يقوم به كقانوني من دراسات وأبحاث قانونية، يتناول فيها بالدراسة التشريعات المرتبطة بقطاع الأعمال والاستثمار وتحليلها ونشر نتائجها ، بما يكفل تحقيق نوع من التوعية العامة بالقوانين والتشريعات القائمة ، أو بما يؤدي أيضاً إلى تحليل ونقد التشريعات القائمة بهدف الوصول إلى مكامن الضعف والقصور في هذه التشريعات ، والدعوة إلى تلافيتها من قبل الإدارة وتعديل ما يتبين قصوره بغية الوصول إلى خلق بيئة تشريعية وقانونية جاذبة للاستثمار الأجنبي.

أخيراً.... فإن من المهم جداً ، ولكي يكون للمحامي دور في تحفيز الاستثمار وتعزيز المشاركة في خلق بيئة استثمارية مناسبة وجاذبة للاستثمار الأجنبي ، فيجب أن تتوافر للمحامي كجزء من المكون القانوني الكفاءة القانونية المناسبة التي يستطيع من خلالها المحامي تقديم خدمات ملائمة.

وهو ما يتطلب من المحامين بالتأكد أن يدركوا أولاً أن المعرفة العامة لم تعد كافية إذ حلّ محلها متطلب أكثر أهمية ، ألا وهو الكفاءة المتخصصة لتقديم خدمات نوعية ذات مستوى عالٍ.

وعندما يتعلق الأمر بالاستثمار، فقد أصبح من الضروري أن يكون المحامي مؤهلاً تأهيلاً كافياً للتعامل مع مجالات قانونية ذات علاقة بالعمليات التجارية والاستثمارية ، كقانون الأعمال وقوانين الملكية الفكرية والصناعية وقوانين التجارة الدولية والقانون الدولي الخاص وقانون التحكيم والقوانين المالية

وقوانين النقل والاتصالات والبيئة إلى غيرها من القوانين المرتبطة بحركة التجارة والاستثمار.

ومن ناحية أخرى , أصبح من المهم جداً تطوير أساليب العمل مع الأخذ في الاعتبار أن التعامل مع قطاع الأعمال و الاستثمار يتطلب تقديم خدمات سريعة وغير معقدة بجودة وكفاءة عالية .

٢- المؤسسات التحكيمية ومراكز الأعمال القانونية ..

مؤسسات التحكيم أو مراكز التحكيم تقوم بلا شك ، وتعتمد في بقائها واستمراريتها على وجود نشاط اقتصادي وتجاري دائم ومستمر ، وحركة تنموية نشطة ، ذلك أن التحكيم كما نعرف جميعاً ما هو إلا نظام بديل لحل المنازعات ، يحل محل القضاء الرسمي كنتاج طبيعي لحاجة مجتمع الأعمال لمزايا معينة لم يتمكن نظام القضاء الرسمي من توفيرها حتى الآن .

فكما هو معلوم للجميع ، فإن التحكيم كقضاء خاص- إن صح التعبير – يتميز عن قضاء الدولة بالسرعة وسهولة الإجراءات وسريتها وقلة تكاليفها(في الأغلب) ، وهي متطلبات هامة لقطاع الأعمال والاستثمار ، الأجنبي منها على وجه الخصوص ، وهذا هو النشاط الرئيس لمراكز التحكيم ومؤسساته ، وليس له محل في موضوع ورفقتنا هذه..

ما يهمننا هنا ، هو دور آخر يمكن أن تلعبه المؤسسات التحكيمية للمساهمة في خلق بيئة استثمارية جاذبة ، ألا وهو دور هذه المؤسسة في تنمية قدرات العاملين والمشتغلين في المجالات المرتبطة بالاستثمار وعملياته ، ودورها أيضاً في صياغة توجهات المجتمع عامة نحو استقبال وجذب الاستثمار الأجنبي إلى بيئة استثمارية محلية مؤهلة.

ففي جانب تنمية القدرات وصقل المهارات ، سنجد أنه بإمكان هكذا مؤسسات أن تقوم بدور فاعل في تأهيل شريحة كبيرة من المشتغلين في المجالات القانونية والمالية والقضائية وتدريبهم مهنيًا للاضطلاع بدور أكثر فاعلية في تحسين بيئة الاستثمار ، من خلال ممارسة أعمالهم المرتبطة بالاستثمار ، وهو ما تقوم به كثير من مراكز التحكيم المؤسسي في بلادنا العربية ، ولناخذ مثلاً المركز اليمني للتوفيق والتحكيم – الكيان التحكيمي المؤسسي الوحيد في اليمن – وسنجده يضطلع بدور كبير فيما يتعلق بتنمية المهارات والقدرات ، إذ نفذ المركز بالتعاون مع عدد من مؤسسات قطاع الأعمال ، وخلال الفترة من إنشائه وحتى الآن أكثر من (٤٠) فعالية تدريبية وتأهيلية استهدفت شريحة كبيرة من ذوي العلاقة بقطاع الأعمال والاستثمار كالقضاة والمحامين وموظفي الإدارة العامة كهيئة الاستثمار ، والعاملين بالمصارف وشركات التأمين .

كما قام المركز اليمني للتوفيق والتحكيم أيضاً ، وفي إطار الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات التحكيم - كما أسلفنا- في تشكيل الوعي العام بما يكفل خلق بيئة جاذبة للاستثمار، وساهم في ذلك من خلال تنفيذ عدد من الفعاليات التي تهدف إلى إيجاد بيئة قانونية ملائمة للأعمال التجارية والاستثمار في اليمن ، كان من أهمها مؤتمر الاستثمار والتحكيم في اليمن عام ١٩٩٨م بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار واتحاد الغرف التجارية اليمنية ، وبمشاركة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

وكذلك ، الندوة التي قام المركز بتنفيذها حول حقوق الملكية الفكرية في العام ١٩٩٩م ، بمشاركة من وزارة التجارة اليمنية و المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية.

وكذلك أيضاً ، الندوة التي نظمها المركز حول مكافحة الفساد وأثره على التنمية والاستثمار في يناير من هذا العام ٢٠٠٩م ، بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

ولعل مما يؤكد الدور الفاعل الذي تضطلع به مراكز الأعمال القانونية ، كمكون هام من مكونات مجتمع القانونيين ، هذا المؤتمر الذي نحن بصددده الآن .

إذ يأتي هذا المؤتمر الذي يتمحور حول تطوير بيئة قانونية ديناميكية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ن تحدياتها وأولوياتها ، يأتي كأحد مخرجات مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الذي يقوم بتنفيذه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ، بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية ، وذلك بهدف تعزيز وتطوير البيئة القانونية للأعمال والتجارة في منطقة المشروع ، بغية دعم وتنشيط القطاعات الاستثمارية وتحسين البيئة الاقتصادية للأعمال التجارية ، كما يعمل المشروع على تعزيز القدرة على فهم التشريعات التجارية وتعقيدها في دول المشروع ، وزيادة وتفعيل مساهمة القطاع الخاص في وضع سياسات القانون التجاري.

٣- نقابات المحامين ..

إن نقابات المحامين ، تمثل مكوناً هاماً ورئيسياً ضمن مجتمع القانونيين ، فهي وباعتبارها تجمعاً مهنيًا للمشتغلين بمهنة المحاماة من رجال القانون ، يمكن أن تكون صاحب دور كبير وفاعل في تحفيز البيئة الاستثمارية وخلق عامل جذب للاستثمار الأجنبي ، وذلك من خلال تفاعلها مع غيرها من مكونات مجتمع القانون.

كما يمكن لنقابة المحامين أن تساهم في ذلك من خلال تشكيل الوعي العام بما يكفل خلق بيئة جاذبة للاستثمار ، من خلال الأنشطة والفعاليات القانونية التوعوية كالندوات والمؤتمرات.

كما يمكن لنقابة المحامين المساهمة أيضاً من خلال تنمية قدرات ومهارات منتسبيها من المحامين ، وتأهيلهم تأهيلاً كافياً للتعامل مع مجالات قانونية ذات علاقة بالعمليات التجارية والاستثمارية ، فكما سبق وأن أشرنا ، فإن وجود محام أو مستشار قانوني محلي مؤهل يمتلك أدواته ويتقن صنعته ، يوفر للمستثمر الأجنبي جزءاً هاماً من أرضية مناسبة ومستقرة لاستثمار ناجح وآمن.

خاتمة ..

مما سبق ، يتضح جلياً أن لمجتمع القانونيين دور كبير في خلق وتشكيل البيئة الاستثمارية وفقاً لفاعلية قطاعات هذا المجتمع محلياً ، وتفاعلاتها مع بعضها ومع قطاعات المجتمع الأخرى .

ذلك أن القول بعدم وجود هذا الدور لمجتمع القانون هو أمر غير مقبول ، خاصة وأن مجال الاقتصاد وقطاع الأعمال لم يعد بعيداً أو معزولاً عن مجال القانون ، حيث باتا ودون شك مجالين متكاملين يتأثر كل منهما بالآخر تأثراً كبيراً ، فقد أصبح الاقتصاد في الوقت الحاضر يسير وينمو في ظل القانون والعكس صحيح ، وأمسى القانون واحداً من أهم أركان التنمية ومتطلباتها الرئيسية.

